الأمم المتحدة

A/C.2/56/L.25

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 November 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٦ (ب) من جدول الأعمال
مسائل السياسة القطاعية:
التعاون في ميدان التنمية الصناعية

جمهورية إيران الإسلامية*: مشروع قرار

العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[١]، والإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[٢]، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[٣]، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٤]، وقراريها ٥٢/٢٠٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٥/٢١٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تحيط علما بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٢٧٠، المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، بشأن تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتنمية الأفريقية والمتابعة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) القرار دإ-١٨/٣، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ٤٥/١٩٩، المرفق.

(٤) قرار الجمعية العامة ٥٦/١٥١، المرفق، الجزء الثاني.

151101 151101 01-63534 (A)
0163534

وإذ تشير أيضا إلى الإعلان المتعلق بتصنيع أفريقيا، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثالثة والثلاثين، التي عقدت في هراري في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧[٥]، وخطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في اجتماعه الثالث عشر، الذي عقد في أكرا في أيار/مايو ١٩٩٧[٦]، وإذ تحيط علما بالبلاغ الختامي الصادر عن الاجتماع الأول لفريق رؤساء الدول والحكومات الراعين للتحالف من أجل تصنيع أفريقيا، الذي اعتمد في الجزائر في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٩[٧]، والمؤتمر المعني بالشراكات الصناعية والاستثمار في أفريقيا، المعقود في داكار في ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ونتائج الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين المعقود في ياوندي في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١،

وإذ تحيط علما بالبيان الصادر عن مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في الجزائر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والقرار ٢ (د-١٤) بشأن الموقف الأفريقي الموحد من العولمة الذي اتخذه مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في اجتماعه الرابع عشر الذي عقد في داكار يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩[٨]، اللذين يعترفان بالحاجة الملحة لتقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في معالجة تقييدات جانب العرض التي تعوق إدماجها في الاقتصاد العالمي،

وإذ ترحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي تجسد رؤية أفريقية موحدة للمستقبل واقتناعا مشتركا بالحاجة الملحة إلى القضاء على الفقر ووضع البلدان الأفريقية، فرادى ومجتمعة، على طريق النمو القوي والتنمية المستدامة، ومن ثم الإدماج الكامل للقارة الأفريقية في الاقتصاد والنظام السياسي العالميين،

وإذ تسلم بأهمية التصنيع بوصفه عنصرا رئيسيا في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في أفريقيا، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، فضلا عن نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وكذلك دوره في تيسير الجهود الرامية إلى استئصال الفقر، بوسائل من ضمنها النهوض بالصناعات القائمة على الزراعة وتعزيز القدرة التنافسية،

---

(٥) A/52/465، المرفق الثاني، الوثيقة AHG/Decl.4 (XXXIII).

(٦) انظر A/52/480، الجزء رابعا – جيم.

(٧) A/54/320، المرفق.

(٨) انظر E/ECA/CAMI.14/99/10، المرفق الرابع.

والعمالة المنتجة، وبناء القدرات، وتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين، ونظم الإدارة الفعالة والكفؤة،

وإذ تسلم أيضا بالجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها البلدان الأفريقية لإشراك قطاعاتها الخاصة في حوار بشأن السياسات على أعلى المستويات ولزيادة تحسين قدرة القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع التجارية الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم،

وإذ تسلم كذلك بحاجة البلدان الأفريقية إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص والاستثمارات المباشرة الأجنبية، وبالتزام البلدان الأفريقية باستخدام الموارد البشرية والمالية بفعالية أكبر في عملية التصنيع، وإذ تشدد على الحاجة المستمرة لتعبئة الموارد المناسبة من خلال المبادرات المحلية والدعم الدولي، بما في ذلك تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وضمانات الاستثمار، ومقايضة الديون بالتنمية الصناعية، حسب الاقتضاء، وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق،

وإذ تدرك الفرص التي يتيحها والتحديات التي يطرحها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية في التنمية الصناعية الشاملة في أفريقيا،

وإذ ترحب بالتقدم المحرز في مجال تدعيم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والإصلاح البرنامجي المتعلق بها، وذلك بوسائل من بينها الأخذ بأسلوب البرامج المتكاملة كأداة لتعزيز التنمية الصناعية المستدامة في البلدان الأفريقية، ونهجها المتعلق بالاضطلاع بالأنشطة الميدانية عن طريق البرمجة المشتركة مع نظام منسقي الأمم المتحدة المقيمين ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حسب الاقتضاء، وإذ تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعاونها الوثيق مع منظمة التجارة العالمية، بمشاركة أمانتيهما والدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب في الأمم المتحدة، بغية المساهمة، في جملة أمور، في الجهود المبذولة من أجل تعزيز فرص وصول المنتجات الصناعية الأفريقية إلى الأسواق،

وإذ ترحب أيضا بالإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة، الذي اعتمد في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١[٩]،

---

(٩) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/56/3/Rev.1) الفصل الثالث، الفقرة ٢٩.

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)[١٠]؛

٢ - **تلاحظ مع القلق** أنه على الرغم من إعلان العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا، والذي سينتهي في عام ٢٠٠٢ لم يحدث تقدم يذكر على مستوى التصنيع في القارة عموما، بل إنه شهد تراجعا في بعض البلدان، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الحاجة إلى مواصلة دعم التصنيع في أفريقيا؛

٣ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى أن تدمج البلدان الأفريقية، التي لم تفعل ذلك بعد، أهداف التحالف من أجل تصنيع أفريقيا، حسب الاقتضاء، في خططها الوطنية من أجل بناء القدرة المؤسسية على رصد البرامج والمشاريع ذات الصلة؛

٤ - **تؤكد** الحاجة إلى دعم تنفيذ الأولويات القطاعية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن تنويع إنتاج القارة وصادراتها، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز قطاع الصناعة التحويلية والصناعات المعتمدة على الزراعة، وبشأن تحسين القدرات الإنتاجية وتمكين البلدان الأفريقية من المشاركة بشكل أكثر فعالية في التجارة العالمية؛

٥ - **تشدد** على ضرورة تحسين البيئة التنظيمية والمتعلقة بالسياسات التي تعمل فيها المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، من خلال تيسير فرص حصولها على الائتمانات وتحسين الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات من أجل دعم أدائها الاقتصادي وقدراتها التنافسية، وتطلب، في هذا الصدد، إلى الشركاء الإنمائيين تقديم المساعدات التقنية المناسبة؛

٦ - **تحث** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بدور أكثر فعالية في الترويج للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، وفي تنمية المشاريع والصناعات الأفريقية الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بتنمية هذه المؤسسات؛

٧ - **تدعو** المجتمع الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمؤسسات الإقليمية الأخرى ذات الصلة إلى التنفيذ التام للأحكام ذات الصلة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق دعم تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا وخطة عمل التحالف من أجل تصنيع أفريقيا[٦]، بما في ذلك نتائج مؤتمر الشراكات الصناعية والاستثمار في أفريقيا ونتائج الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين؛

---

(١٠) A/56/139.

٨ - **تناشد** المجتمع الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وفقا لولاية كل منها، دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتكثيف التعاون الصناعي فيما بينها وتوسيع نطاقه؛

٩ - **تهيب** بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل التعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية الأخرى في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأفريقية، ولا سيما أقلها نموا، لتعزيز قدرتها على تخطي الحواجز التقنية القائمة أمام الاتجار بمنتجاتها الصناعية وغير الصناعية، بما في ذلك تحسين معايير الجودة لتخفيف قيود جانب العرض التي تعوقها، وتشجيع المنافسة الصناعية في سياق المبادرة الإطارية الموحدة بغية تمكينها من الاندماج التام في الاقتصاد العالمي؛

١٠ - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تعزيز القطاع الخاص لديها، وبخاصة من خلال تشجيع الاستثمار والصادرات، وتعزيز المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، والإنتاجية، وضمان الجودة والتوحيد القياسي والتمويل؛

١١ - **تهيب** كذلك بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل تعزيز تنمية مواردها البشرية في مجالات الصحة والتعليم الأساسي والتدريب المهني والتقني، وذلك بوسائل من بينها التعاون بين بلدان الجنوب وباستخدام الترتيبات الثلاثية؛

١٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين البند المعنون ''تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا'' بهدف إجراء استعراض تفصيلي لتنفيذ برنامج العقد، بما في ذلك تحديد الدروس المستفادة بغية الاهتداء بها في اتخاذ قرار بشأن الطريقة التي يمكن بها في المستقبل دعم التنمية الصناعية في أفريقيا، بحيث يأخذ في الاعتبار الاستعراض والتقييم الشاملين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٤]، والعمليات الجارية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإنشاء الاتحاد الأفريقي؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.